دور منظمة التجارة العالمية في تكريس مبدأ التدخل المشروع

في الشؤون الداخلية للدول

الأستاذة : سماتي حكيمة

أستاذة مساعدة قسم "أ"

بكلية الحقوق سعيد حمدين - جامعة الجزائر 1

الملخص:

تعد منظمة التجارة العالمية من أهم وأخطر أدوات العولمة المعاصرة التي عهد إليها مهمة تحرير التجارة الدولية من القيود المفروضة على انسياب السلع.

وعلى الرغم من حداثة، إلا أنها في الوقت نفسه تسببت في إظهار تأثيرات وانعكاسات كبيرة على مبادئ القانون الدولي وأهمها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة في الفقرة السابعة من المادة الثانية، ولذلك يجب احترامه وعدم المساس به سواء من جانب الدول أو المنظمات الدولية بوصفه أحد المبادئ الأساسية للعلاقات الدولية المعاصرة.

إلا أن الاتفاقية المنشئة لمنظمة التجارة العالمية لم تتعرض صراحة لهذا المبدأ، ومن الناحية العملية، لا يمكن القول أن منظمة التجارة العالمية تلتزم بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، بل هي على عكس ذلك أصبحت تتدخل وبشكل مشروع في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء من خلال تنفيذ ما يسمى باتفاقيات تحرير التجارة العالمية.

الكلمات المفتاحية: منظمة التجارة العالمية، مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، اتفاقيات تحرير التجارة العالمية، التدخل المشروع.

The role of the world Trade organization in devising the principle of legitimate intervention the internal affairs of states

Summary

The world organization is one of the most important contemporary globalization entrusted with the liberalization of the International trade mission of the restriction of the flows of goods.

Although the novelty of the World Trade Organization and its importance in the development of the world trade it revealed the impacts and huge consequences on the international law concepts. the most important one is the non interference in states internal affairs stipulated by the United Nations treaty in the seventh paragraph of the second Article.

Therefore , it must be respected and not compromised, either by states or international organization, as one of the basic concepts of the contemporary international relations.

Except that the convention establishing the World Trade Organization did not mention this concept, in fact we can't say that the World Trade Organization is committed to the non- interference in the states internal affairs concept. It is rather the opposite. Nowadays, it interferes legitimately in the member states internal affairs by executing the conventions of the liberalization of the world trade.

Key words : Impact, World Trade Organization, the non- interference in the states interior affairs concept, liberalization of the world trade, legitimate intervention.

المقدمة:

تعد منظمة التجارة العالمية واحدة من أهم المنظمات الدولية المتخصصة في تنظيم التجارة الدولية وقد دخلت حيز النفاذ في 1 جانفي 1995 وتمثلت وظيفتها الأساسية في تنفيذ وإدارة اتفاقيات التجارة العالمية التي تضمنتها الوثيقة الختامية لتتائج جولة الأوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وتسهيل تنفيذها على نحو يكفل تحقيق المزيد من التحرير في هذه التجارة وإرساء أسسها وتقرير ضوابطها ليستكمل الاقتصاد العالمي دعامة الثالثة، وذلك بعد إقامة دعائمه الأوليتين: البنك وصندوق النقد الدوليين.

وعلى الرغم من حداثة منظمة التجارة العالمية وأهميتها في تطوير التجارة الدولية، إلا أنها في الوقت نفسه تسببت في إظهار تأثيرات وانعكاسات كبيرة على مبادئ القانون الدولي وأهمها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من خلال اعتماد أسلوب يجعل من التدخل في الشؤون الداخلية للدول ينتقل من مجال المنع إلى مجال الإباحة عن طريق إلزام الأعضاء بالموافقة على نظامها القائم ولو لم تتماشى بعض قواعده مع ظروفها الداخلية، بالإضافة إلى التنوع الكبير الذي امتدت إليه اتفاقيات تحرير التجارة العالمية

في إطار المنظمة ووصولها إلى غاية التدخل في مجالات كانت إلى وقت قريب محفوظة لاختصاص الدولة المطلق.

كما أن الدور الذي وفرته العوامة لمنظمة التجارة العالمية ساهم في إمكانية تغير بعض قواعد القانون الدولي ومنها مبدأ السيادة ومبدأ عدم التدخل من خلال الهيمنة شبه الكاملة على النظم القانونية والسياسية، بحيث أصبح بالإمكان الحديث عن أدوار كبيرة ومؤثرة في الساحة الدولية، إذ استطاعت العوامة عن طريق أبرز أدواتها وهي منظمة التجارة العالمية من فرض سيطرتها، وأصبحت إلى حد كبير صاحبة السيادة في توجيه دفة السياسة العالمية، فالعوامة فتحت الحدود الدولية على مصراعيها مما أدى بالكثير من رموز السيادة بالزوال وبشكل تدريجي والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، ونتج عن ذلك تقلص دور الدولة وتهميشه في الكثير من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وعلى هذا الأساس تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة التي تربط بين منظمة التجارة العالمية ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية من خلال توضيح موقف قانون منظمة التجارة العالمية من هذا المبدأ، ومظاهر التدخل المشروع لمنظمة التجارة العالمية في الشؤون الداخلية للدول.

إشكالية الدراسة: في إطار المعطيات السابقة، وفي سياق البحث ودراسة هذا الموضوع، فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول تساؤل رئيسي: ما هي الوسائل التي ساهمت من خلالها منظمة التجارة العالمية في تكريس مبدأ التدخل المشروع في الشؤون الداخلية للدول؟

و تتفرع عن هذا الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي مكانة مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي العام وفي قانون منظمة التجارة العالمية؟
- ما هي السمات الأساسية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية؟
- ما مدى تأثير آلية استعراض السياسات التجارية كوسيلة للرقابة على مبدأ عدم التدخل؟

للإجابة عن هذه الإشكالية، نقسم دراسة هذا الموضوع إلى مبحثين، الأول نخصه لدراسة علاقة منظمة التجارة العالمية بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، والثاني نخصه للتعرف على أهم مظاهر التدخل المشروع لمنظمة التجارة العالمية في الشؤون الداخلية للدول.

المبحث الأول: علاقة منظمة التجارة العالمية بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

لا أحد يشكك اليوم في الأهمية التي تكتسبها المنظمة العالمية للتجارة بمنظومتها القانونية المتنوعة، وكذا الموقع الذي يحتله مبدأ عدم التدخل في العلاقات الدولية، فكيف بالعلاقة بين الأمرين، لذا فمن الخطأ الظن بأن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية هو في منطقة بعيدة عن حدود اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، هذه الأخيرة التي خلقت نظاما تجاريا دوليا يقوم على المنافسة بين أعضائه وفقا لمعيار الميزة النسبية التي يتمتع بها كل عضو في مواجهة الأعضاء لخلق جو من التعاون الدولي لتحقيق هدف تحرير التجارة الدولية، وطبعاً لن يتسنى ذلك دون احترام سيادة كل عضو من هذا النظام وعدم التدخل في شؤونه الداخلية.

ولما كانت منظمة التجارة العالمية هي موطن جميع اتفاقيات تحرير التجارة العالمية معتمداً كأساس لها قواعد اتفاقية الجات التي تأسست عليها، ونظراً للتنوع الهائل التي تميزت بها مجالات اتفاقياتها، فقد شكل النظام التجاري الدولي الذي أتت به هذه الاتفاقيات تأثيراً واسع النطاق على الشؤون الداخلية للدول، وحتى يتسنى لنا فهم موضوع العلاقة بين منظمة التجارة العالمية ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية كان لزاماً التطرق في المطلب الأول لنشأة منظمة التجارة العالمية وعلاقتها باتفاقية الجات، حيث تعتبر اتفاقية الجات وما آلت إليه عبر مختلف جولاتها التفاوضية القاعدة الأساسية للمنظمة العالمية للتجارة، ثم التعرض في المطلب الثاني لمدى التزام منظمة التجارة العالمية بمبدأ عدم التدخل الذي كرسه ميثاق منظمة الأمم المتحدة في المادة 2/7 منه والذي يقتضي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من أية جهة خارجية دولة كانت أم منظمة دولية.

المطلب الأول: نشأة منظمة التجارة العالمية كإطار للنظام التجاري الدولي

إزاء ويلات الحرب العالمية الثانية وما أحدثته من خراب في معظم دول العالم عمدت الدول الرأسمالية عقب الحرب مباشرة إلى تشكيل نظام عالمي جديد بتعمير الدول وتنشيط الأداء الاقتصادي العالمي في إطار ما يسمى " بالنظام العالمي الجديد" ، الذي كان من أولى نتائجه على المستوى السياسي إنشاء منظمة الأمم المتحدة العام 1945، أما على المستوى الاقتصادي تم إنشاء ما يسمى بمؤسسات بریتون وودز Bretton woods عام 1944 (1) وهما صندوق النقد الدولي FMI والبنك الدولي للإنشاء والتعمير BIRD لإدارة الشؤون النقدية والمالية، وأخير فكرة إنشاء منظمة التجارة الدولية OIC لتناول شؤون التبادل التجاري الدولي.(2)

إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول أدركت خطورة إنشاء مثل هذه المنظمة مما أدى إلى وأدها، وهذا حفاظا على سيادتها الوطنية من ناحية، ولأنها لم تكن بحاجة إلى منظمة قد ترتب عليها التزامات يمكن الاستغناء عنها، لاسيما وأنها كانت المستفيد الحقيقي من نتائج الحرب حيث خرجت منها منتصرة، وذات اقتصاد قوي يحتاج إليه العالم بأسره، مما جعل أبواب الأسواق العالمية مفتوحة أمام منتجاتها، فأرادت الإبقاء على هذا الوضع المتميز، وقد حمل هذا الموقف العديد من الدول الأخرى على عدم إتمام إجراءات المصادقة على ميثاق هافانا المتضمن إنشاء منظمة التجارة الدولية.(3)

وانتهت منظمة التجارة الدولية والكثير من قوانين ميثاق هافانا، إلى أن الشعور بضرورة وجود نظام دولي جديد لازال حيا، حيث تجسد في ما يعرف بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT)، والتي كان القصد منها أن تكون اتفاقية مؤقتة إلى حين تطبيق ميثاق هافانا، وبما أن هذا الاتفاق فشل فإن اتفاقية الجات أصبحت تعبر عن الشعور الدولي نحو التجارة الحرة.(4)

الفرع الأول: الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة كتنظيم دولي مؤقت

كانت الاتفاقية الجات بمثابة تنظيم دولي مؤقت، وعلى الرغم من أنها ليست منظمة عالمية من الناحية القانونية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إلا أنها اكتسبت بقوة الممارسة خلال سنوات عملها 1947- 1995 وضع المنظمة العالمية غير الدائمة التي تمارس مهامها من خلال سكرتارية دائمة مقرها

جنيف في سويسرا، وكان من أهم أعمال سكرتارية الجات *GATT* إشرافها على جولات المفاوضات المتعلقة بالتعريفات الجمركية والقواعد والإجراءات المنظمة للتجارة الدولية بين الدول الأطراف في الاتفاقية .

تتألف الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية التجارة (*GATT*) وهي الاتفاقية الأصلية الموقعة في 30 أكتوبر 1947 من مادة موزعة على ثلاث أبواب أو أجزاء، وقد تم إضافة الجزء الرابع للاتفاقية الأصلية بناء على طلب الدول النامية والمتعلق بالتجارة والتنمية ويضم ثلاثة أبواب وهي (36 و 37 و 38)، لقد كان الهدف الرئيسي لاتفاقية الجات 74 *GATT* هو تحرير التجارة الدولية أي إزالة الحواجز الجمركية التي تضعها الدول أمام انتقال السلع عبر الحدود الدولية، وفتح الأسواق إتاحة المجالات للمنافسة الدولية، وهذا الهدف ينبثق من مبادئ الحرية أو الليبرالية الاقتصادية، كما أن هذا الهدف من مكونات وأبواب دخول العولمة الاقتصادية الرأسمالية التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الدولي.⁽⁵⁾

كما تدافع الجات منذ نشأتها على مجموعة من المبادئ الأخرى المستمدة من الفكر الاقتصادي الكلاسيكي والذي يعتبر أن نمو التجارة هو الذي يقود إلى التنمية الاقتصادية ومن المبادئ التي تقوم عليها الجات نجد:

مبدأ عدم التمييز في المعاملات التجارية، مبدأ شرط الدولة الأولى بالرعاية، مبدأ المساواة في المعاملة الوطنية وغيرها من المبادئ.⁽⁶⁾

وعلى الرغم من الدور الذي لعبته اتفاقية الجات لمدة تكاد تصل إلى نصف قرن من الزمن في تسير أمور التجارة الدولية، فإنها لم ترقى إلى وصف المنظمة الدولية، وكان ضعفها واضحا من الناحية المؤسسية، رغم أنها كانت تقوم بعملها كما لو أنها منظمة دولية متكاملة لمدة تقارب الخمسين عاما، وشكلت مند ظهورها منتدى دوليا للمفاوضات التي كانت تقام تحت رعايتها، وانعقدت تحت إشرافها عدد من الجولات التفاوضية التاريخية، فقد عقدت في إطارها ثماني جولات من المفاوضات المتعددة الأطراف، ركزت الجولات الخمس الأولى منها على تخفيض الرسوم الجمركية على السلع، أما كل من جولتي

كينيدي *Kennedy* وطوكيو *Tokyo* فقد ركزت أكثر إلى جانب موضوع تخفيض الرسوم الجمركية على إزالة ما يسمى بالقيود غير التعريفية (كنظام الحصص، تراخيص الاستيراد... الخ).⁽⁷⁾

وكانت الجولة الثامنة والمسماة بجولة الأوروغواي *Le Cycle d'Uruguay* (1986 - 1993) أكثرها أهمية على المستوى المتعدد الأطراف، بالنظر إلى النتائج المصرية التي تم التوصل إليها مستواها، حيث تم التوصل إلى الاتفاق حول عدد من المواضيع تم التعرض إليها لأول مرة في تاريخ المفاوضات التجارية متعددة الأطراف كالتجارة في المنتجات الزراعية، والتجارة في الخدمات والتجارة في حقوق الملكية الفكرية. كما أنها كانت الجولة التي أنشأت منظمة التجارة العالمية (OMC) حيث يعد اتفاق 15 أبريل 1994 الذي وقع في مراكش بالمغرب العقد الإنشائي الذي أسس المنظمة.⁽⁸⁾

الفرع الثاني: إنشاء منظمة التجارة العالمية كبديل عن الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة

يمكن تعريف المنظمة العالمية للتجارة على أنها المؤسسة المسؤولة عن الإشراف على تنفيذ جميع الاتفاقيات متعددة الأطراف ، وعديدة الأطراف التي تم التفاوض بشأنها في جولة الأوروغواي، أو تلك التي سيمثلها التفاوض مستقبلا.

كما يمكن تعريفها أيضا منظمة دولية تتمتع بالشخصية القانونية و بسلطات تعاقدية لوضع واتخاذ التدابير وإصدار الأحكام بشأن كافة الأمور ذات الصلة بالتبادل التجاري الدولي.⁽⁹⁾

إن إنشاء منظمة التجارة العالمية هو ميلاد لنظام تجاري دولي جديد يتمتع هذا النظام بمقومات وعناصر تعزز من ثباته وديمومته وفي نفس الوقت تعزز تكامل هذا النظام وتقويه وتساعد على بقاءه، وهذه العناصر والمقومات وردت في المادة الثالثة من اتفاقية مراكش الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية ويمكن إجمالها في الآتي :

- تسهل منظمة التجارة العالمية تنفيذ اتفاقية مراكش والاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف وتعمل المنظمة على دفع أهدافها كما توفر الإطار اللازم لتنفيذ وإدارة وإعمال الاتفاقيات التجارية عديدة الأطراف،

- توفر المنظمة محفلا للتفاوض فيما بين أعضائها بشأن علاقاتهم التجارية متعددة الأطراف في المسائل التي تتناولها الاتفاقات الواردة في ملحقات هذه الاتفاقية وللمنظمة كذلك أن توفر محفلا لمزيد من المفاوضات فيما بين أعضائها بشأن علاقاتهم التجارية متعددة الأطراف و إطارا لتنفيذ نتائج مثل هذه المفاوضات على النحو الذي يقرره المؤتمر الوزاري،
- تشرف المنظمة على سير وثيقة التفاهم المتعلقة بالقواعد والإجراءات التي تنظم تسوية المنازعات (المشار إليها فيما بعد باسم " اتفاقية تفاهم تسوية المنازعات " الواردة في الملحق 2 من هذه الاتفاقية،
- تدير المنظمة آلية مراجعة السياسة التجارية (المشار إليها فيما بعد باسم " مراجعة السياسة التجارية " الواردة في الملحق 3 من هذه الاتفاقية،
- تتعاون منظمة التجارة العالمية على النحو المناسب مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والوكالات التابعة له بغية تحقيق قدر أكبر من التناسق في وضع السياسة الاقتصادية العالمية.⁽¹⁰⁾
- ويتضح لنا من خلال هذا أن أهمية إنشاء منظمة التجارة العالمية يكمن في كونها أول منظمة دولية فاعلة في مجال تنظيم التجارة العالمية ، فهي تتمتع بسلطات واسعة والسلطات التي نعنيها هنا هي تلك الاختصاصات التي منحت لتلك المنظمة كي تستخدمها في إجبار الدول الأعضاء على الالتزام بأحكام الاتفاقيات الدولية، هذا فضلا عن تجسيد المصالح التجارية المشتركة في شكل أوامر تبعا لما يتطلبه تصور المصلحة العامة والقيم العليا السائدة في المجتمع الدولي، تلك القيم التي يفترض أن المنظمة سوف تعمل على التعبير عنها وترجمتها من مجرد مطالب أخلاقية و إنسانية واقتصادية إلى قواعد قانونية ملزمة.

المطلب الثاني: مدى التزام منظمة التجارة العالمية بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية

من خلال الدراسة التحليلية لاتفاقية مراكش المنشئة لمنظمة التجارة العالمية والاتفاقيات التجارية الملحقة بها، نلاحظ أنها لم تتعرض صراحة لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة، فهل هذا يعني أنها لا تلتزم بالمبدأ الذي يضرب بجذوره في أعماق القانون الدولي والتنظيم الدولي؟ الإجابة عن هذا التساؤل تكون من خلال الفرعيين التاليين:

الفرع الأول: غياب مبدأ عدم التدخل في اتفاقية مراكش المنشئة لمنظمة التجارة العالمية

يعد مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للدولة أحد المبادئ الأساسية في القانون الدولي، وبالرغم من تطور قواعد القانون الدولي ظل مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول صامداً، فالأصل هو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول مهما كان الحال ومهما كانت الأسباب، كون أن مبدأ عدم التدخل تدعمه ركائزه الأساسية المتمثلة في السيادة وحق تقرير المصير، وحق كل دولة في اختيار نظام حكمها الداخلي ومذهبها الاقتصادي والاجتماعي، وحقها الكامل في التصرف في مواردها الطبيعية.

إلا أن إباحة التدخل - إذا ما توفرت مقتضياته - لا يعدو أن يكون إلا مجرد استثناء يرد على القاعدة العامة، وفي هذا الإطار يمكن تعريف التدخل *Intervention* بأنه " ليس مجرد الضغط السياسي بل هو تعرض دولة لشؤون دولة أخرى بطريق استبدادية وذلك بقصد الإبقاء على الأوضاع الراهنة أو تغييرها"، أما الفقيه *Oppenheim* فقد عرفه بأنه " تدخل ديكتاتوري لدولة في شؤون دولة أخرى، بهدف المحافظة على الأوضاع القائمة أو تغييرها في تلك الدولة".⁽¹¹⁾

في ضوء هذه التعاريف فإن حظر التدخل في الشؤون الداخلية للدول يتفرع على استقلال كل دولة بتحديد اختصاصها إذ أن لها الحرية الكاملة والمطلقة في اتخاذ قراراتها فلا تخضع لأي تعليمات أو أوامر صادرة عن سلطة أجنبية، إن عدم التدخل يعد إحدى نتائج تمتع الدول بصفة السيادة، فهذا المدرك يقتضي التحرر من كل رقابة يمكن ممارستها بشأن تحديد الخيارات السياسية للدولة.

ولم يحظ مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول لماله من شهرة وشيوع إلا بعد إبرام ميثاق الأمم المتحدة عام 1945، حيث نص في المادة الثانية الفقرة السابعة من الميثاق على أنه " ليس في الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تعد من صميم الاختصاص الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخل بتدابير القمع الواردة في الفصل السابع".

كما تم إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية الثنائية والجماعية التي أكدت على الحرص على التمسك بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية أبرزها ميثاق جامعة الدول العربية في المادة الثامنة منه، وميثاق منظمة الاتحاد الإفريقي في المادة الثالثة منه وغيرها.⁽¹²⁾

وفي إطار منظمة التجارة العالمية وهو موضوع الدراسة فنجد أن اتفاقية مراكش المنشئة لمنظمة التجارة العالمية لم تتضمن أي نص صريح يحظر التدخل في الشؤون الداخلية للدولة ، فقد تضمنت هذه الاتفاقية ديباجة و 16 مادة ، بحيث اشتملت الديباجة على خمس فقرات توضح الأسباب التي دفعت الدول إلى تكوين المنظمة وأهدافها، و أولى واضعو الاتفاقية هذه الديباجة عناية كبيرة حتى جاءت معبرة عن رغبتهم وعزمهم الأكيد في تأسيس منظمة متخصصة على نطاق عالمي، لتنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية، كما أكدت على ضرورة تحسين العلاقات في مجال التجارة والاقتصاد والسعي إلى رفع مستويات المعيشة، وتأكيد استيعاب تشغيل العاملة الكاملة والاستمرار الكبير في نمو حجم الدخل الحقيقي والزيادة المتواصلة في الإنتاج، والاستخدام الأمثل لموارد العالم الاقتصادية من أجل رفع مستويات المعيشة لجميع شعوب الدول والمحافظة على البيئة والحفاظ عليها.

أما فيما يخص النصوص القانونية فقد نصت المادة الأولى والثانية على إنشاء المنظمة، والثالثة والرابعة على نطاق المنظمة وهيكلها في حين تنظم المادة الخامسة العلاقات ما بين المنظمة، والمنظمات الدولية ذات العلاقة وتنظم المادة السادسة وظائف سكرتارية منظمة التجارة العالمية، وتحدد واجبات العاملين بها، وصفاتهم كموظفين دوليين، وتتعلق المادة السابعة بميزانية المنظمة ومساهمات الدول الأعضاء، وتعترف المادة الثامنة للمنظمة بالشخصية القانونية الدولية، أما المادة التاسعة فنصت على المساواة بين الأعضاء في المنظمة عندما تقوم باتخاذ القرارات في المسائل المعروضة عليها، وتجزئ المادة العاشرة لكل عضو بالمنظمة الحق في طلب تعديل أحكام الاتفاقية مما يجعل أحكامها متوافقة دائما مع الظروف الاقتصادية الدولية المستجدة.

وتحدد المادة الحادية عشر والثانية شروط العضوية في المنظمة وتتعلق المادة الرابعة عشرة بالقبول وبدء النفاذ والإيداع، كما تعطي المادة الخامسة عشرة من الاتفاقية الحق للدول الأعضاء في الانسحاب الإرادي من عضوية المنظمة وتشمل المادة السادسة عشرة أحكاما تنظيمية متنوعة، هذا وقد أرفقت

باتفاقية تأسيس منظمة التجارة العالمية قائمة طويلة من الملحقات التي تغطي كافة الاتفاقيات المشمولة والقرارات الوزارية و الإعلانات التفسيرية.⁽¹³⁾

إذا ، وفي ضوء هذا التحليل الموجز لبنود هذه الاتفاقية، يمكن القول إن اتفاقية تأسيس منظمة التجارة العالمية لم تتضمن أي نص صريح يحظر التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهذا عكس بعض المنظمات الاقتصادية العالمية كالبنك الدولي الذي يعد من بين الموثائق الدولية في هذا المجال الذي قن مبدأ عدم التدخل بشكل صريح في القسم العاشر من المادة الرابعة من اتفاقية البنك والتي نصت على أنه " ليس لأعضاء البنك أن يتدخلوا في الشؤون السياسية لأي عضو، ولا أن يتأثروا بالصفة السياسية للعضو أو الأعضاء المعنيين، وإن الاعترافات الاقتصادية وحدها هي الملائمة عند إصدار قراراته... " ، وهذا التقنين اعتبره البعض مكسب مهم لتقوية هذا المبدأ على الرغم من أن النص عليه ليس شاملاً لكافة أنواع التدخل، وإنما اقتصر على حظر النشاط السياسي للبنك في شؤون الدول الأعضاء⁽¹⁴⁾.

لكن بعد عام 1991 وبداية اشتداد موجة العولمة تغيرت قواعد التعامل في البنك الدولي إلى قاعدة التدخل في الشؤون السياسية مادامت مرتبطة بالمجال الاقتصادي للدولة، واتخذ البنك الدولي من هدف خلق الاستقرار الاقتصادي وإنشاء علاقات تجارية سليمة بين الدول الأعضاء وسيلة جديدة للتدخل.

أما فيما يخص صندوق النقد الدولي لم يتضمن ميثاق إنشائه أي نص صريح على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، لكنه يملك العديد من الوسائل للتدخل، لكونه تأسس على أسس تجارية دولية مثله مثل منظمة التجارة العالمية وهي: حرية تدفق البضائع و السلع والخدمات عبر الحدود، ومبدأ حرية المنافسة الكاملة، وبذلك يتمكن الصندوق من فرض قيود على اختصاصات الدول الاقتصادية من خلال فرض نظام المشروطة لاستحصال قروض من الصندوق فضلاً عن نماذج أخرى من التدخلات⁽¹⁵⁾.

الفرع الثاني: الخلاف الفقهي حول مدى التزام منظمة التجارة العالمية بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية

ثار خلاف فقهي كبير حول مدى التزام منظمة التجارة العالمية بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية في ظل غياب نص صريح في اتفاقية مراكش المنشئة لمنظمة التجارة العالمية فهل تعتبر منظمة التجارة العالمية غير ملزمة بالتقييد بهذا المبدأ؟

للإجابة عن هذا السؤال نجد هناك اتجاهين ، الاتجاه الأول يعتبر أن هذا المبدأ يسري على منظمة التجارة بالرغم من عدم وجود نص صريح في الاتفاقية بخصوص هذا المبدأ، اعتبار أن مبدأ عدم التدخل يعد من المبادئ التي استقر العمل الدولي والفقهاء الدولي على اعتبارها من مبادئ عامة وقواعد أمره (Jus Cognes) تسري على أية منظمة دولية ، حتى عند عدم وجود نص صريح يقرها في معاهدة إنشاء المنظمة.⁽¹⁶⁾

أما جانب آخر من الفقه فيرى أن منظمة التجارة العالمية هي خارج هذا الحظر الذي تم تجاهله عن عمد في معاهدة إنشائها وأن المنظمة بخلاف باقي المنظمات الدولية قائمة على مبدأ التدخل في اختصاصات الدول الأعضاء إلى جانب مبادئ القانون التجاري الرئيسية المتمثلة بالمساواة وعدم التمييز وتحرير التجارة الدولية.⁽¹⁷⁾

وبعيدا عن هذا الخلاف الفقهي فإن الجانب العملي في نشاط المنظمة التجارية العالمية يؤكد تدخلها وبشكل مشروع في اختصاصات الدول الأعضاء المرتبطة بالشؤون الاقتصادية، إذ يتركز عمل المنظمة على رفع العوائق الحدودية والقانونية أمام حركة التجارة العالمية وتعترف المنظمة بفكرة الحدود الدولية كعائق سلبي أمام حركة التجارة العالمية.

كما أن منظمة التجارة العالمية تتدخل وبشكل مشروع من خلال إلزام الأعضاء بإتباع سياسات معينة أو من خلال مراقبة ملائمة تصرفات الأعضاء مع القواعد التي تضعها منظمة التجارة العالمية. وتضيق المنظمة على الدول من خلال إلزامها بمناقشة سياستها التجارية مع باقي الأعضاء التي قد

تتطلب إصلاح قوانين وطنية أو الكف عن سياسات اقتصادية معينة, فضلا عن نماذج أخرى من التدخلات ذات علاقة بالبيئة وحقوق الإنسان⁽¹⁸⁾، وهو ما سيتم توضيحه في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: وسائل تدخل منظمة التجارة العالمية في الشؤون الداخلية للدول

مما لا شك فيه أن منظمة التجارة العالمية تمثل بعالميتها وشمول اختصاصاتها، وأهدافها المقررة وطبيعة أجهزتها تنظيميا عالميا متقدما وبهذا الوصف تكون هذه المنظمة قد دفعت بفكرة التنظيم الدولي بالفعل إلى مدى غير معهود في تاريخ المنظمات الدولية ورسخت عمليا لفكرة المنظمة العالمية كأهم أدوات العصر لحكم العلاقات الدولية.

فهي تتمتع بسلطات واسعة محددة في اتفاقية تأسيسها، والتي كان لها أثر ملحوظ على الكثير من المفاهيم السائدة في دائرة القانون الدولي، ومنها مبدأ السيادة ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية الدول، فالمنظمة عمليا أصبحت تتدخل وبشكل مشروع في الشؤون الداخلية للدول، وهو ما سيتم توضيحه من خلال المطالبين التاليين:

المطلب الأول: التدخل من خلال تضيق مجال الاختصاص الداخلي للدولة

اتفق غالبية فقهاء القانون الدولي على حصر الاختصاص الداخلي للدول في مجموعة المسائل المتعلقة باختيار شكل الدولة ونظامها السياسي و الاقتصادي وكيفية إدارة عمليات أمنها الداخلي والخارجي وسلامة أراضيها دون الإخلال بالالتزامات الدولية المترتبة على أحكام القانون الدولي و المعاهدات التي هي طرف فيها، وهذا يعني أن إبرام اتفاقية دولية في مسألة متعلقة بالاختصاص الداخلي يخرجها من هذا الإطار، ويكسبها الصفة الدولية.

وتعتبر فكرة الاختصاص الداخلي من الأفكار التقليدية في القانون الدولي ، ومفادها أنه من الضروري ترك مقدار من النشاط للدولة لا يجوز فيه التدخل وبذلك تتأكد ذاتيتها وتحترم سيادتها إلى حد ما.

والملاحظ أن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية تجاوزت مجال الاختصاص الداخلي للدولة، فلا لا يوجد مجال من المجالات إلا ونظمتها منظمة التجارة العالمية باتفاقيات دولية، فهذه الأخيرة تحمل التزام قانوني يحكم اختصاص الدولة وبقيدته، وهذا ما سيتم تبينه من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: مفهوم مجال الاختصاص الداخلي للدولة

من المسلم به بصفة عامة أن القانون الدولي العام حدودا يتوقف أمامها، فهو لا يتضمن و لا ينطوي على تنظيم شامل لكل وقائع العلاقات الاجتماعية التي تدور في إطار المجتمع الدولي، فالقوانين الوطنية تتولى مهمة حكم وتنظيم العلاقات داخل كل دولة، لأن لكل دولة سيادتها على إقليمها، وهذه السيادة تعني إنفراد الدولة مباشرة الاختصاصات والسلطات المتفرعة على هذا المبدأ على إقليمها الوطني.⁽¹⁹⁾

وهذا يعني أن القانون الدولي يسلم بأن لكل دولة مجالا محفوظا *Domaine Réserve* أو اختصاصا داخليا بحتا *Compétence nationale*، وقد تضمنت النص عليه المادة 8 / 15 من عهد عصبة الأمم، ثم المادة الثانية في فقرتها السابعة من ميثاق الأمم المتحدة والتي نصت على أنه " ليس في الميثاق ما يسوغ الأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم الاختصاص الداخلي لسلطة ما وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم الميثاق على أن هذا المبدأ لا يخل بتدابير القمع الوارد في الفصل السابع".⁽²⁰⁾

والملاحظ أن الهدف من الفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة هو حماية سيادة الدول الأعضاء بالمنظمة وذلك بالمحافظة على نطاق عملها الذي يخرج من قبضة القانون الدولي ومنظمة الأمم المتحدة، وذلك بتحديد مجال للنشاط الحر للدولة غير منظم لا من القانون الدولي ولا خاضع لتدخل خارجي ولا يكون لمنظمة الأمم المتحدة اختصاص قبله.

ولكن يبقى تحديد المقصود بعدم التدخل من المسائل التي يكتنفها الغموض، فلا يوجد اتفاق بين الفقهاء حول معنى ومضمون التدخل عنه بل ويشمل ذلك الدول أيضا،⁽²¹⁾ وبالتالي فإن عدم تحديد المقصود بعدم التدخل وبالتالي التدخل يفضي إلى إعمال السلطة التقديرية للدول في هذا المجال.

وقد حاول مجمع القانون الدولي في عام 1954 تحديد المقصود بالمجال المحفوظ بأنه " المجال الذي لا تكون فيه أوجه نشاط الدولة أو اختصاصها مقيدا بالقانون الدولي " وأكد أن مدى هذا المجال يرتبط بالقانون العام، ويتغير تبعا لتطوره، ذلك أن إبرام تعهد دولي في مسألة من المسائل المتعلقة بالمجال المحفوظ يؤدي إلى حرمان أطرافه من الدفع بمبدأ المجال المحفوظ.

وكما حاول فقه الدولي سواء الغربيين أو العرب إعطاء تعاريف متعددة لمجال الداخلي أو المجال المحفوظ للدولة منهم J.Salmon الذي عرف المجال المحجوز في قاموسه المتعلق بالقانون الدولي العام على أنه " أي مجال من مجالات نشاطات الدولة غير المتصلة بالقانون الدولي، والذي تتمتع فيه باختصاص كلي وتقديري، وبناء على ذلك ينبغي أن لا تخضع لأي تدخل من جانب الدول الأخرى أو المنظمات الدولية" (22).

ونجد أن هذا التعريف يتقاسمه الاجتهاد مع الفقه الدولي، وحسب هذا التعريف أن هناك نواة صلبة لسلطة الدولة لا يمكن المساس بها وأن هناك كذلك عدة ميادين تتعلق مباشرة بطبيعة الدولة نفسها وبالتالي لا يمكن أن تقيد أو تنظمه على المستوى الدولي. (23)

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج أن الفقه الدولي حاول تحديد المجال المحجوز من منطلق أنه يتضمن مجموع الموضوعات التي لا تخضع للتنظيم القواعد الدولية، ولكن هذا من الصعب تطبيقه اليوم ويرجع ذلك إلى تزايد عدد المعاهدات والاتفاقيات التي تهتم بكل مجالات النشاط الدولي، ومنها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

الفرع الثاني : تقلص مجال الاختصاص الداخلي للدولة في إطار تنفيذ اتفاقيات تحرير التجارة العالمية

لقد شكل النظام التجاري الدولي الذي أتت به اتفاقيات منظمة التجارة العالمية تأثيرا واسع النطاق على شؤون الدول، حيث تعد منظمة التجارة العالمية واحدة من أهم المنظمات الدولية التي تحتوي على منظومة قانونية جد ثرية تركز قواعدها مهام المنظمة في الإشراف وتوجيه النظام التجاري العالمي

الجديد، وقد تميزت هذه المنظومة بالتطرق على عدد من المسائل التي جاءت في شكل اتفاقيات عرفت " باتفاقيات تحرير التجارة العالمية".

إن المتصفح لهذه الاتفاقيات سوف يلاحظ حتما مدى التوسع الذي أصبح يندرج في إطار التنظيم التجاري الدولي في عدد من المجالات المختلفة، كالتجارة في السلع والتجارة في الخدمات و التجارة في حقوق الملكية الفكرية، والتجارة في المنسوجات والملابس، وحقوق الإنسان، والبيئة، بالإضافة إلى موضوعات أخرى مقرر إدماجها في إطار المنظمة مستقبلا. كما سوف يلاحظ أيضا، أن العديد من مجالات هذه الاتفاقيات قد كانت إلى وقت قريب تندرج ضمن الاختصاص الداخلي للدولة، وبالتالي فإن التدخل في هذه المجالات كان محظورا لتعلقه بمجال تركه القانون الدولي محصورا على الدول للمحافظة على حدود سيادتها كاملة، لكن الذي حصل هو أن هذه المجالات لم تعد محظورة، حيث تم تضمينها في المنظومة القانونية لمنظمة التجارة العالمية الأمر الذي زاد من مخاوف الدول بشأن تأثيرها سيادتها بسبب انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية والعمل في إطار الشروط التي تتضمنها اتفاقياتها لتحرير التجارة العالمية.

فالتنوع الذي جاءت به اتفاقيات منظمة التجارة العالمية لمست فيه الدول نوعا من التهديد لسيادتها، تمثل أساسا في نظام الصفقة الواحدة بمعنى أن الدولة الراغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يكون عليها إما قبول كل اتفاقياتها بشروطها أو الحرمان من العضوية، وبالتالي لا يكون للدولة حرية الاختيار بين الاتفاقيات التي تريد الانضمام إليها، هذه الاتفاقيات التي قد تفتح الباب أمام الدول الأخرى للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة من خلال القواعد القانونية التي تتضمنها والتي تكون الدولة العضو ملزمة بتطبيقها وإلا تعد قد أخلت بالتزاماتها الدولية.⁽²⁴⁾

كما أن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية قد اعتمدت أسلوبا يجعل التدخل في الشؤون الداخلية ينتقل من مجال المنع إلى الإباحة، من خلال إلزام الدول الراغبة في عضويتها الموافقة على كل نظامها القائم على هذا الأساس ولو لم يتماشى بعض قواعده مع ظروفها الداخلية، حيث تفرض على الدول الراغبة بالانضمام إلى المنظمة، التوقيع على بروتوكول الانضمام يشمل الموافقة على تطبيق والتزام جميع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، كما تشترط عليها تقديم جداول للتنازلات، يحتوي على تعريفات جمركية تشكل

التزامات، وعلى الدول تقديم جداول مماثلة في قطاع الخدمات يطلق عليها الجداول الوطنية، حيث تعرض فيها كشفاً بالشروط والمعايير القانونية والسياسية المحلية التي تعترض انتقال وتحرير الخدمات على أن تضع جدولاً زمنياً لإزالتها.⁽²⁵⁾

وفي هذا الإطار فقد تبنت منظمة التجارة العالمية أيضاً في نص المادة 16 فقرة 4 من اتفاقية تأسيسها إلزام كل عضو بالمنظمة بضرورة مطابقة قوانينه ولوائحه وإجراءاته الإدارية مع التزاماته المنصوص عليها في الاتفاقيات الملحقه، حيث نصت المادة 16 على " أن يكفل العضو توافق قوانينه ولوائحه وإجراءاته الإدارية مع التزاماته اتجاه المنظمة"، وهذا يعني أن يجب على الأعضاء إحداث تغييرات كثيرة في مجال التشريعات الوطنية لكي تتلاءم مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

و الملاحظ من خلال هذا الشرط أن منظمة التجارة العالمية قد نجحت في ربط النظام القانوني التجاري الداخلي بالنظام التجاري الدولي لتحقيق أهداف المنظمة ومبادئها، إلا أن هذا الشرط من شروط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية له تداعيات وتأثيرات في غاية التعقيد على العملية التشريعية للدول نتيجة الإرباك في عمل مؤسسات الدولة، لقيامها بإعادة هيكلة نظامها التجاري ودراستها وجعله مطابقاً لأحكام اتفاقيات المنظمة، وكذلك قيام منظمة التجارة العالمية من خلال هذا الشرط بتقييد تصرفات الدول في مجال إدارة التجارة مع الدول الأخرى، وفي الوقت نفسه فإن الهيئات الإدارية على المستويات المختلفة في الدول تتحمل المسؤولية القانونية دولية لتنفيذ التزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية.⁽²⁶⁾

كما أن هذا الشرط يؤدي إلى تنازل كل دولة عضو في منظمة التجارة العالمية عن قدر من حريتها في سن وتطبيق التشريعات الوطنية الخاصة بسياساتها التجارية، وتجنب المعاملة التفضيلية في علاقات التجارة الدولية، كما تشرف المنظمة على تنفيذ إجراءات وثيقة التفاهم الخاص بالقواعد والإجراءات التي تنظم مسائل تسوية المنازعات التجارية.⁽²⁷⁾

المطلب الثاني: سلطة منظمة التجارة العالمية في الرقابة والتفتيش

تعرف الرقابة في إطار منظمة التجارة العالمية على أنها " ما تطبقه منظمة التجارة العالمية من مبادئ وإجراءات وآليات قانونية منصوص عليها في اتفاقية إنشائها، والتي تهدف إلى ضمان التحقق من تطبيق سياسات الأعضاء فيها مع التزاماتها التجارية الدولية بمقتضى هذه الاتفاقية، وذلك إما بالحيلولة دون وقوع أي إخلال بهذه الالتزامات، وإما بتقرير الجزاء المناسب إذا وقع مثل هذا الإخلال". (28)

وتملك منظمة التجارة العالمية العديد من أساليب الرقابة على تنفيذ الدول الأعضاء لالتزاماتها، ومن ذلك التزام هذه الدول بتقديم جداول الإعفاءات، وكذلك تقديم التقارير عن الإجراءات التي اتخذت في سبيل تنفيذ هذه الالتزامات. وتدعيما للإجراءات الرقابية السابقة تقوم لجان منظمة التجارة العالمية بفحص تقارير الإعفاءات، وإعداد الملاحظات عن مخالفات الدول لالتزاماتها، وتخطر الدول المخالفة بهذه الملاحظات ويطلب منها تقديم إيضاحات عنها واتخاذ الإجراءات اللازمة لإزالتها.

وثمة ميدان آخر تمار فيه منظمة التجارة العالمية اختصاصا رقابيا يتمثل في مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء في المنظمة وفق آلية استعراض السياسة التجارية التي هيمنة رقابية صارمة على الأعضاء بما يضمن تماشي هذه السياسات مع القواعد والضوابط و الالتزامات المتفق عليها في إطار المنظمة.

ونظرا لارتباط آلية مراجعة السياسة التجارية بموضوع مبدأ عدم التدخل، سنحاول إبراز هذه العلاقة من خلال دراسة أهداف هذه الآلية، وكذلك دراسة مدى تأثير هذه الآلية على مبدأ عدم التدخل، وهذا على النحو التالي:

الفرع الأول: إنشاء آلية استعراض السياسات التجارية

يعد تأسيس آلية أو جهاز استعراض السياسة التجارية⁽²⁹⁾ إحدى أهم مظاهر الأجهزة المستحدثة التي أسفرت عنها مفاوضات جولة الاورغواي (1993، 1986) " L'anguay Raund " المنشئة لاتفاقية مراكش وملاحقها " L'accord de Marrakech " التجارية في 15 أبريل 1994، وقد نصت المادة الرابعة الفقرة الرابعة من اتفاقية مراكش المنشئة لمنظمة التجارة العالمية على إسناد مهمة هذا

الجهاز للمجلس العام للمنظمة، ونظرا لأهمية هذا الجهاز فقد وضع له ملحق خاص به، وهو الملحق الثالث لاتفاقية مراكش بألية استعراض السياسة التجارية.⁽³⁰⁾

وتعني مراجعة السياسة التجارية للدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة أن تكون كافة السياسات والممارسات التي يعتمد عليها العضو في منظومة التجارة متوافقة مع باقي الأعضاء، وذلك في المجالات الثلاثة الأكثر أهمية في التجارة المتعددة الأطراف، وهي السلع و الخدمات و حقوق الملكية الفكرية تحت رقابة جهاز مراجعة السياسة التجارية.

وقد تضمن الملحق الثالث من اتفاقية مراكش الأحكام الخاصة بألية استعراض السياسة التجارية⁽³¹⁾، والهدف من هذه الآلية :

- هو الرقابة على مدى تنفيذ الالتزامات والتعهدات التجارية من قبل جميع الأعضاء في المنظمة،
- الإسهام في زيادة التزام جميع الأعضاء بالقواعد والضوابط والتعهدات بموجب الاتفاقات التجارية عديدة الأطراف، وحتما يمكن بالاتفاقات التجارية عديدة الأطراف عن طريق زيادة شفافية السياسات والممارسات التجارية للأعضاء وفهمها فهما صحيحا،
- إن آلية استعراض السياسة التجارية تشكل وسيلة لتحقيق فهم وتقدير منتظمين وجماعيتين لكامل نطاق السياسات والممارسات التجارية لمختلف الأعضاء وآثارها على سير عمل النظام التجاري المتعدد الأطراف، ومع ذلك فليس المقصود بهذه الآلية أن تكون أساسا لإنقاذ التزامات محددة بموجب الاتفاقات أو أساسا لإجراءات تسوية المنازعات أو لغرض تعهدات سياسات جديدة على الأعضاء.

دراسة آثار السياسات التجارية والممارسات التجارية لعضو ما على النظام التجاري المتعدد الأطراف.⁽³²⁾

الفرع الثاني: مدى تأثير آلية استعراض السياسات التجارية على مبدأ عدم التدخل

الملاحظ أن نظام الرقابة السياسية من خلال آلية استعراض السياسة التجارية يحمل في طياته تأثيراً سلبياً على مبدأ عدم التدخل، وهناك من يعتبر أن أخطر ما يواجهه الدول الأعضاء فيما يخص آلية استعراض السياسة التجارية، الاعتبارات السياسية التي تلعب دورها دون شك في إرادة الدول الغنية اتجاه الفقيرة، مما يفسح المجال واسعاً أمام تدخل الأولى في شؤون الثانية في مجال التجارة الدولية، بل وربما في مجالات أخرى لا علاقة لها بتحرير التجارة⁽³³⁾ وذلك من خلال ما يلي :

- أن يمكن أن تشكل وسيلة من الوسائل التي تتدرج بها الدول المتقدمة للتدخل في الشؤون الداخلية للأعضاء في المنظمة، كون أن الهدف من هذه الآلية هو مراقبة مدى التزام العضو بتعهداته التي وافق عليها بموجب اتفاقات التجارة العالمية في كل نوع من أنواع التجارة، سواء في اتفاقيات السلع أو الخدمات أو الملكية الفكرية، وهذا بغية تحقيق أكبر قدر من الشفافية فيما يتعلق بالسياسات والممارسات التجارية من الدول الأعضاء، عن طريق توضيح الجوانب المتعلقة بسياسات وممارسات الدول الأعضاء .

- أن آلية استعراض السياسة التجارية توفر للدول التي تملك وسائل ضغط اقتصادي وسياسي المعلومات الموثقة لممارسة ضغوطها لإجبار الدول التي لا تلتزم السياسات التجارية المتفق عليها بالتزامها.

- أن تقييم مستوى التزام مختلف الأعضاء لقواعد المنظمة التجارية العالمية من خلال هذه الآلية يؤدي إلى استناد الأطراف في نزاع تجاري معين ولو على سبيل الاسترشاد منها هذا التقييم.

- أن آلية استعراض السياسة التجارية تعرف الدول بعضها البعض بالسياسات التجارية والقوانين واللوائح التي تحكم هذه السياسات، وهذا من خلال التقارير المنتظمة أو وفقاً للبرامج التي يحددها الجهاز والخاصة بوسائل ومراجعة السياسات التجارية، وهذا الأمر قد يؤثر سلباً على الدول التي لديها منازعة مع دول أخرى، أن ترى أن قوانينها أو لوائح أو سياسات دولة أخرى غير متوافقة واتفاقيات منظمة التجارة وأن ذلك يضر بها أن تبادر وتطرح ذلك على هيئة فض المنازعات.⁽³⁴⁾

خاتمة

في ختام هذه الدراسة، يمكن القول أن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول في إطار منظمة التجارة العالمية قد فقد الكثير من حدته وقديسيته ولم يعد مطلقاً سواء في شقه السلبي باعتباره التزاماً على الدول، والمنظمات الدولية، حيث بات من السهل على منظمة التجارة العالمية أن تمارس التدخل والاحتجاج بتنفيذ اتفاقياتها التجارية لإضفاء المشروعية على تدخلاتها، وبالتالي التملص من التزاماتها بعدم التدخل، أو في شقه الإيجابي باعتباره حقاً للدول في عدم التدخل في شؤونها، إذ لم يعد بإمكان الدول الاحتجاج بهذا الحق في حالات كثيرة أمام أعضاء منظمة التجارة العالمية، بعد أن فقدت الدولة الكثير من اختصاصاتها أمام تطور قانون منظمة التجارة العالمية وتطور القانون الدولي العام، وبالتالي فإن مبدأ التدخل المشروع في إطار منظمة التجارة العالمية أصبح هو التفسير الجديد لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الوارد بميثاق الأمم المتحدة أي أن عدم التدخل في الشؤون الداخلية أصبح يشكل الاستثناء.

الهوامش:

¹ مؤسسات بريتون وودز *Bretton Woods* نسبة إلى منطقة تقع في ولاية نيوهامبشاير *New Hampshire* الأمريكية والتي عقد بها مؤتمر دولي في 1944 جمع دول التحالف المضاد للنازية باستثناء الإتحاد الأوروبي، توجت أشغاله بإبرام اتفاقيات *Bretton Woods* التي استحدثت مؤسسات مالية عامة نشرت رؤية الرأسمالية العالمية لمستقبل ما بعد الحرب العالمية الثانية.

² *Pour plus de détails sur le Fonds monétaire international et la Banque internationale pour reconstruction et développement, Voir Michel Rainelli, l'organisation Mondiale du commerce, éditions la découverte, 7^{ème} édition, Paris 2004.*

Voir aussi : Philippe Moreau, Defargesn, Les organisations internationales, contemporaines, éditions du Seuil, Juin 1996, P37

³ أنظر : د/ ياسر الحويشي، مبدأ عدم التدخل واتفاقيات تحرير التجارة العالمية. منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2005، ص 14.

⁴ *Voir : Fontanel Jaques, organisations économiques internationales, 2^{ème} édition, Masson, paris, 1999, p 3 .*

Voir également : Belanger, Michel, Institutions économiques internationales, 5^{ème} édition, Economica Paris, 1996, page 61

⁵ *Voir Hans, Albrecht, Schraepfer, Organisations Internationales et Européennes, édition, Economica, paris, 1995, p 31, 32.*

⁶ *pour plus de détails sur les principes du GATT voir Patrick, D'ailler, Alain Pellet, Droit International, Public, éditions delta, 5^{ème} édition, Paris 1994, p 1019, 1020.*

-**André dumas**, *L'économie Mondiale (commerce Monnaie, Finance)*, 2^{ème} édition de Boeck Bruxelles, 2004, p14 à 28.

-**Frédéric Teulon**, *La nouvelle économie Mondiale 1^{ère} édition*, Presses universitaire, Paris, 1993, p 36

⁷ Sur Les négociations commerciales multilatérales voir : **Hans, Albrecht, Schraepler**, op, cit, p 34.

Daneil Van Der Steen, Alex Danau, Marek Pzanski, op, cit, p 16 , 17.

⁸ Les résultats d'ensemble du Cycle sont consignés dans un texte juridique de 500 pages « L'Acte final » et dans texte d'environ 20000 pages reprenant les concessions fait par chaque pays en matière d'accès aux marchés pour les marchandises et les services.

Pour plus de détails voir site OMC [http:// www.wto.org/indexfr.htm](http://www.wto.org/indexfr.htm).

⁹ أنظر: **سميرة عماروش** ، تسوية المنازعات في المنظمة العالمية للتجارة وأثرها على السيادة، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى الإسكندرية، 1017، ص191

¹⁰ voir : **Raymond Krommenacker**, *Les Principaux Résultats Des Négociation Du Cycle d'Uruguay Séminaires sur Le GATT et les échanges agricoles méditerranéen 3décembre 1995*, Organisé par Centre International Haute Etudes Agronomiques Méditerranéennes (CIHEAM) in Option Méditerranéennes Série A N° 30, sous la direction de Enzo Chioccioli, Publié par Centre International Haute Etudes Agronomiques Méditerranéennes (CIHEAM), 1997 p 2 et 3.

¹¹ - جاء في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 103 بشأن عدم التدخل بجميع أنواعه في الشؤون الداخلية الصادر في 9 ديسمبر 1981 على أن " واجب الامتناع عن استغلال قضايا حقوق الإنسان باعتبارها وسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول أو لممارسة الضغط على دول أخرى أو خلق عدم الثقة والفضى خارج الدول".

لمزيد من التفاصيل بخصوص هذا الموضوع راجع: **د/ أحمد طارق ياسين**، قواعد القانون الدولي في إطار العولمة مع التركيز على ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات، السنة 2014/2015، ص 96.

¹² - أنظر: **أحمد طاهر الضريبي**، دور المنظمات الإقليمية في النزعات الداخلية، دور مجلس التعاون الخليجي في الأزمة البحرينية نموذجاً، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، سلسلة علمية محكمة ، العدد 37، الكويت أبريل 2014، ص 35 و 36.

¹³ راجع اتفاقية مراكش المنشئة لمنظمة التجارة العالمية على الموقع الرسمي للمنظمة www.wto.org

¹⁴ أنظر : **ياسر الحويشي** ، مبدأ عدم التدخل واتفاقيات تحرير التجارة العالمية ، المرجع السابق ، ص 380.

¹⁵ أنظر: **د عبد العزيز رمضان علي الخطاي**، نظرية الاختصاص في القانون الدولي المعاصر، فلسفة في القانون الدولي العام، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2012، ص 337.

¹⁶ أنظر: **د/ أحمد أبو الوفا**، الوسيط في قانون المنظمات الدولية، الطبعة الثامنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011، ص 459 .

¹⁷ أنظر : **طه أحمد قاسم**، أحكام التحكيم في منظمة التجارة دراسة نظرية تطبيقية للآلية الإنفاذ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية، 2012، ص 35.

¹⁸ أنظر: **د عبد العزيز رمضان علي الخطاي**، المرجع السابق، ص 124

¹⁹ أنظر: **محمد حافظ غانم**، مذكرات في القانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1973، ص 174.57.

6

²⁰ voir. Marie-Hélène D'entremont-Sauvé, *Mondialisation et souveraineté de l'Etat : le projet souveraineté québécois est-il toujours pertinent ? Mémoire Présenté comme Exigence Partielle de la Maitrise en science politique, Université Du Québec à Montréal, Juillet 2008 , p 247*

²¹ - أنظر: مصطفى سلامة حسين, ازدواجية المعاملة في القانون الدولي العام, دار الجامعة الجديدة, الإسكندرية 2006, ص 57.

²²- *pour plus de détails sur discussions doctrinaires portant sue la théorie du domaine réservé Voir : Leticia Sakai, La théorie du domaine réservé de l'état à l'épreuve de la protection internationale des droit de l'homme, éditions l'institut des hauts études de défense nationale (IHEDN), disponible sur le site [http:// : www.ihedn.fr](http://www.ihedn.fr)*

²³-*pour plus de détails sur le domaine réservé comme un champ d'opposition entre l'organisation internationale et l'Etat membre Voir : Marie-Hélène D'entremont-Sauvé, op, cit, p 246.*

²⁴ - سميرة عماروش، المرجع السابق، ص 14 و 15.

²⁵ - د/ أحمد الوافي، الحماية الدولية لحقوق الانسان ومبدأ السيادة ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر 2005 ، ص 455.

²⁶ - د/ هادي طلال هادي الطائي ، أحكام الاتفاقية المنشئة لمنظمة التجارة العالمية وأثرها في تطوير التجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة 2014، ص 478.

²⁷ - لمزيد من التفاصيل راجع د/ جمعة سعيد سرير، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، السنة 2013، ص 436

²⁸ - أنظر: د/ إبراهيم أحمد خليفة، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية (دراسة نقدية)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006، ص 168 .

²⁹ - *Mécanisme d'examen des politique Commerciales (M.E.P.C) des E'tats membres par un organe permanent (organe d'examen des politique Commerciales(M.E.P.C).*

³⁰-Patrick, D'ailler, Alain Pellet, *Droit International, Public, éditions delta, 5^{ème} édition, Paris 1994.p 10 ; 17*

³¹- راجع الفقرة ألف - الأهداف من الملحق الثالث لاتفاقية مراكش الخاص بآلية استعراض السياسة التجارية

³²-Bérangère, Taxil, *L'OMC et les Pays en Développement, centre de droit international, Paris 1998.p 34*

³³- أنظر : د/ السيد عبد المنعم المراكبي، التجارة الدولية وسيادة الدولة (دراسة لأهم التغيرات التي لحقت سيادة الدولة في ظل تنامي التجارة الدولية ، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005 ، ص 283 و 284 .

³⁴- أنظر: ياسر الحوشي ، المرجع السابق ، ص 143.